

الأخبار الضمان

الراحلة
يتفقد إدارات
فروع ضمان
الحسين
وسحاب
ومديرية
الملفات

العدد التاسع عشر

نشرة إخبارية - إلكترونية - شهرية (كانون الثاني - 2020)

الضمان تُكرم المنشآت الفائزة
بجائزة السلامة والصحة المهنية



الراحلة: تعزيز المشاركة
لحماية المرأة في سوق
العمل

الراحلة: اعتمدنا بنك القاهرة عمان والبنك التجاري
الأردني لتسريع عملية الصرف

الصبيهي: السحب من رصيد التمثال
لغايات العلاج بدون تقارير طبية

وفد سفير
الضمان يلتقي
الأردنيين في
المدينة المنورة

الضمان تدعو
للتسجيل
في موقعها
الإلكتروني

SSC pensioners not covered by third economic package —
spokesperson

الضمان صرف ٨٨ مليون دينار من أرصدة التعطل للتعليم والعلاج

الضمان تُكْرَم المنشآت الفائزة بجائزة السلامة والصحة المهنية

الراحلة: حريصون على تضافر الجهود لبناء وترسيخ ثقافة السلامة والصحة المهنية في بيئات العمل



رعى مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور حازم راحلة، بحضور أعضاء مجلس إدارة المؤسسة وممثلي عدد من الفعاليات الاقتصادية والنقابية والإعلامية الحفل الذي أقامته المؤسسة لتكريم المنشآت الفائزة بالجوائز التقديرية والتشجيعية في السلامة والصحة المهنية للعام 2018، وهي الجائزة التي تم تخصيصها سنوياً لتكريم الجهات المتميزة بمجالات السلامة والصحة المهنية فيما حُجبت الجائزة هذه المرة عن الأفراد.

التكنولوجية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمؤمن عليهم، وتعمل على تطبيق الممارسات العالمية الفضلى والتي كانت آخر ثمارها فوز المؤسسة لتكون الأولى عربياً بشهادة التميز الدولية التي تمنحها الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي في تطبيق دليل الوقاية من المخاطر المهنية. وأضاف أن المؤسسة بدأت مطلع العام الحالي بتنفيذ مبادرة أولويات الحكومة للأعوام (2019-2020) وذلك من خلال مضاعفة تغطية مسح وتفتيش متطلبات ومعايير السلامة والصحة المهنية للضمان الاجتماعي، ليشمل ضعف أعداد العاملين الذين يشملهم المسح سنوياً. وبين الراحلة أن المؤسسة تنظر إلى زيادة فعاليتها في تحفيز وتأهيل المنشآت والأفراد للالتزام بتطبيق شروط ومعايير السلامة والصحة المهنية في قانون الضمان الاجتماعي، حيث تعترم المؤسسة مطلع العام القادم دعم المنشآت والأفراد من خلال تقديم حوافز مادية، حيث ستتم مكافأة المنشآت التي تحصل على معدل (90) فأكثر في التقييم، وكذلك بالنسبة للفائزين بجائزة التميز التقديرية في السلامة والصحة المهنية من منشآت وأفراد.

ودعا الراحلة إلى تضافر الجهود بين الشركاء المعنيين من جهات رقابية والمؤمن عليهم للوصول إلى ما نطمح إليه في ترسيخ مفاهيم السلامة والصحة المهنية للتصدي للمخاطر المهنية وتوفير وقاية مستدامة من حوادث العمل والأمراض المهنية، كون أن هذه الجهات تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية للمساهمة بهذه الجهود واقتراح وضع الحلول ومعالجة المخاطر وتقليل الإصابات.

وأشاد بالجهود المبذولة من قبل المنشآت الفائزة بالجوائز التقديرية والتشجيعية على صعيد السلامة والصحة المهنية، داعياً هذه المنشآت إلى الاستمرار في هذا النهج، وتطوير أساليب الوقاية والسلامة في مواقعها، وتعزيزها بصورة أفضل لتحقيق المزيد من الحماية للعامل، كما دعا

وفاز بالجائزة التقديرية للمنشآت لهذا العام كل من: شركة الحديثة للإسمنت والتعدين، وشركة ميناء حاويات العقبة، وشركة توليد الكهرباء المركزية/ محطة العقبة الحرارية، وشركة الأزياء التقليدية لصناعة الألبسة/ الوحدة (6)، وشركة تعبئة كوكا كولا الأردنية، كما فازت بالجوائز التشجيعية مجموعة من المنشآت وهي: شركة الأعمال السياحية/ ماريوت البحر الميت، وشركة توليد الكهرباء المركزية/ محطة توليد كهرباء رحاب، وشركة ماس الصافي لصناعة الألبسة/مادبا، وشركة سنيرة للصناعات الغذائية.

وأكد الراحلة على دور المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، وفي نشر وتجزير ثقافة التميز وزيادة التنافسية في القطاعات الاقتصادية من خلال هذه الجائزة، التي امتدت على مدى يقارب العقدين من الزمان وضعت المؤسسة في مركز الريادة في مجالات السلامة والصحة المهنية، وعززت حضورها الوطني في إيجاد بيئة عمل آمنة وصحية للعاملين وحمايتهم من التعرض لإصابات العمل والأمراض المهنية.

وبين أن المؤسسة استطاعت أن تخطو خطوات متقدمة في مجال الحد والوقاية من إصابات العمل التي لا زالت تشكل تحدياً مستمراً على الرغم من انخفاض معدلاتها وفقاً للمؤشرات؛ فقد عملت المؤسسة على تطوير خدمة تأمين إصابات العمل من خلال تحسين آلية الإبلاغ عن حوادث العمل، وتطوير أسس وآلية علاج المصاب بالتعاون مع الجهات الطبية العلاجية لتسهيل الإجراءات والعمل بجودة أفضل، وذلك بما يتوافق مع تبني المؤسسة لمفاهيم السلامة والصحة المهنية في تشريعاتها وأهدافها ومبادراتها الاستراتيجية.

وأكد الراحلة أن المؤسسة تسعى دائماً إلى مواكبة التطورات

المنشآت التي لم يحالفها الحظ للفوز بالجائزة إلى تصويب أوضاعها وتحسين بيئات العمل لديها والتنافس على الجائزة في الأعوام القادمة. وأشار الرحالة إلى أن خلق بيئة عمل آمنة لا يعتمد فقط على توفير أدوات السلامة والصحة المهنية والإرشادات الخاصة بالسلامة، وإنما يعتمد أيضاً على نشر وتطوير ثقافة السلامة بين العاملين، مؤكداً على أهمية ترسيخ موضوع السلامة والصحة المهنية، باعتباره جزءاً أساسياً من بيئة العمل للحفاظ على سلامة العاملين، ومتطلباً من متطلبات تحسين الإنتاج، وعنصراً مهماً في نسيج ثقافتنا وتقاليدنا العمالية، بحيث تكون سلامة العامل في مقدمة أولوياتنا واهتمامنا.



وأوضح أن قانون الضمان الاجتماعي عزز حماية الطبقة العاملة والحفاظ على سلامة العاملين بإلزام المنشآت بتوفير متطلبات وشروط السلامة والصحة المهنية وأدواتها في مواقع العمل، ووضع عقوبات على المنشآت المخالفة تتمثل بزيادة نسبة اشتراكات تأمين إصابات العمل بحد أعلى يصل إلى (4%) بدلاً من (2%)، وتحميل المنشآت نفقات العناية الطبية للمصابين في حال وقعت الإصابة بسبب مخالفتها لشروط ومعايير السلامة والصحة المهنية.

وتقدم الرحالة بالشكر من لجان التقييم والتحكيم للجائزة التي شكلها مجلس إدارة المؤسسة على الجهود الكبيرة التي بذلوها باتباعهم معايير دقيقة علمية وموضوعية وحيادية في تحديد المنشآت الفائزة بالجائزة، كما شكر إدارة إصابات العمل والسلامة المهنية بالمؤسسة على جهودها الموصولة طوال الفترة الماضية، وكذلك المركز الإعلامي بالمؤسسة على تواصله الدائم وانفتاحه على كافة وسائل الإعلام، للتعريف بهذه الجائزة وإظهار اهتمام المؤسسة في مجال السلامة والصحة المهنية.

من جانبه بين مدير إدارة إصابات العمل والسلامة المهنية بالمؤسسة فراس الشطناوي خلال عرضه شروط ومعايير السلامة والصحة المهنية التي استندت إليها الجائزة من واقع التشريعات الأردنية، والتي تشكل نظاماً متكاملًا للسلامة المهنية، وتتمثل في التزام الإدارة العليا بالسلامة والصحة المهنية من خلال سياسات وأهداف وبرامج وخطط مكتوبة والإجراءات المتخذة بهذا الصدد، وتحديد المخاطر المهنية وتدابير الوقاية والتحكم والسيطرة عليها، ومشاركة العمال وممثليهم في جوانب السلامة والصحة المهنية، إضافة إلى تقييم البيئة العامة لمواقع العمل في المنشآت وكفاءة العاملين والتدريب بهذه المجالات لجميع فئات العمال، والوقاية في حالات الطوارئ والتأهب والاستجابة لها، وتفتيش وتقصى الإصابات والاعتلالات الصحية والأمراض والحوادث المرتبطة بالعمل وآثارها على السلامة المهنية، وكذلك الخدمات والفحوصات الطبية للعاملين، ورصد وقياس وتقييم أداء السلامة والصحة المهنية وإدارة وتوثيق نظام وبرنامج

خاص بها.

وأوضح الشطناوي بأن المؤسسة بدأت منذ 2019/9/1 باستقبال طلبات المعالجة الطبية للمؤمن عليهم الذي يتعرضون لإصابات عمل في منشآتهم من خلال موقعها الإلكتروني بهدف تخفيف الوقت والجهد على المؤمن عليهم والمنشآت، وبما يصب في مصلحة الذين يتعرضون لحوادث وإصابات العمل من المؤمن عليهم بهدف تقديم المعالجة الطبية لهم بسرعة ويسر.

وبين أن المؤسسة اعتمدت جهات طبية علاجية (مستشفيات) بهدف تغطية جميع محافظات المملكة، حيث أنها اعتمدت كافة مستشفيات الخدمات الطبية الملكية ومراكزها الطبية بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المستشفيات الخاصة التي راعت فيها أهمية التوزيع الجغرافي في مناطق المملكة المختلفة، حيث تتكفل المؤسسة بتقديم خدمات العناية الطبية الكاملة للمؤمن عليهم الذين يتعرضون لإصابات العمل وفقاً لأحكام



قانون الضمان الاجتماعي.

واستعرض الشطناوي الخطوات التي يجب اتباعها في حال وقوع إصابة عمل للمؤمن عليه داخل المنشأة التي يعمل بها حيث يتوجب على المنشأة نقل المؤمن عليه (المصاب) إلى أقرب جهة علاجية معتمدة لدى مؤسسة الضمان، كما يتعين على ضابط ارتباط المنشأة الدخول إلى زاوية السلامة والصحة المهنية من موقع المؤسسة الإلكتروني (www.ssc.gov.jo) والقيام بتعبئة البيانات المطلوبة بإدخال رقم المنشأة والرقم الوطني أو الشخصي للمؤمن عليه المصاب وتاريخ وقوع الحادث، وبدورها ستقوم المؤسسة بإرسال رسالة نصية عبر الهاتف النقال لضابط ارتباط المنشأة لتأكيد عملية التسجيل وذلك بهدف إعطاء السرعة القصوى للعلاج وعليه القيام بتعبئة رمز التحقق بالمكان المخصص لذلك.

وأضاف أن ضابط ارتباط الجهة الطبية المعتمدة لهذه الغاية يتوجب عليه عند استقبال المؤمن عليه المصاب أن يقوم بتعبئة التقرير الأولي لحالة المصاب بشكل إلكتروني أيضاً عبر موقع المؤسسة الإلكتروني وذلك خلال ثلاثة أيام من استقبال الحالة وبدورها ستقوم المؤسسة بإرسال رسالة نصية إلى كافة الجهات الطبية المعتمدة لديها بالموافقة على علاج المصاب وبهذه الحالة يتعين على ضابط ارتباط الجهة الطبية التي استقبلت المصاب الضغط على خيار تم قبول طلب المعالجة الطبية وبشكل إلكتروني أيضاً.

«العمل النيابية» تستأنف اجتماعاتها مع وزير العمل ومدير عام الضمان الاجتماعي ورئيس صندوق الاستثمار لبحث استراتيجيات العمل والتشغيل



وخصوصاً في مجال التشريعات وإحداث التوازن المطلوب لتوفير العمالة في السوق الوطني الاردني دون أن يؤثر ذلك على تشغيل الاردنيين. وخلال اللقاء اطلعت اللجنة النيابية على تفاصيل ال ٣٠ ألف فرصة عمل التي تم توفيرها في القطاع الخاص خلال ال ٣ أرباع الأولى من العام الحالي ٢٠١٩ وقام أعضاء اللجنة بتحقيق البيانات ومقارنتها مع سجلات الضمان الاجتماعي، حيث أشادت اللجنة بدقة بيانات وزارة العمل. كما دعا النائب خالد أبو حسان الى مزيد من الاجراءات الهادفة الى تنظيم سوق العمل وحلال العمالة الاردنية بدل الوافدة، لافتا الى ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمار. و اضاف خلال الاجتماع أن اللجنة لمست جدية وزارة العمل في ادارة الملفات التي تقودها الوزارة وخصوصا ما يتعلق بجانب التنظيم والتشغيل.

من جهتهم، دعا النواب خالد رمضان وحسن العجارمة وديما طهوب وعبد القادر الازايد الى مزيد من الاصلاحات والقرارات التي تصب في مصلحة تشغيل الاردنيين وضبط السوق المحلي. بدوره تطرق مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور حازم الرحالة لاستراتيجية المؤسسة ومحاورها الأساسية، والقانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي، وانعكاسه الإيجابي على الحماية الاجتماعية وتحفيز سوق العمل، مشيراً إلى أن المؤسسة مقبلة على نقلة نوعية من الخدمات التي ستصبح إلكترونيًا بالكامل مع بداية العام المقبل. وبين الرحالة أنه لإنصاف أصحاب الرواتب المتدنية والمتوسطة وتحسين مستوى معيشتهم سيتم توزيع الزيادة السنوية المرتبطة بالتضخم أو بمعدل النمو السنوي لمتوسط الأجور، بالتساوي على متقاعدي الضمان المستحقين لهذه الزيادة، بصرف النظر عن مقدار الراتب التقاعدي. فيما استعرضت رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي أبرز استثمارات الصندوق في عدد من القطاعات الحيوية والتحويلية، حيث يساهم الصندوق بما يزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن وبحجم موجودات يتجاوز 10.9 مليار دينار.

أكد وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي نضال فيصل البطاينة على أهمية التعديلات المقترحة على مشروع قانون العمل، والتي ستنظم سوق العمل الاردني بشكل عام من خلال تغليظ العقوبات على من يشغل عمالة غير قانونية وعلى من يتلاعب بالحد الأدنى للأجور.

جاء ذلك خلال لقاءه رئيس وأعضاء لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان النيابية في مبنى إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لبحث استراتيجيات العمل والتشغيل، بحضور مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور حازم الرحالة ورئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي خلود السقا، وعدد من المسؤولين في وزارة العمل ومؤسسة الضمان وصندوق الاستثمار، حيث استعرض البطاينة استراتيجيات وخطط وزارة العمل الرامية الى تنظيم السوق المحلي وبرامجها التي تركز على تدريب وتمكين وتشغيل الاردنيين.

ولفت وزير العمل إلى أن الوزارة تسعى الآن إلى إحداث نقلة نوعية في البرامج التدريبية المهنية والتقنية من خلال مؤسسة التدريب المهني التي تشهد الان تحولاً جذرياً من حيث البنى التحتية والبرامج وتأهيل المدربين وتوفير كل ما من شأنه تطوير منظومة التدريب المهني والتقني بالتعاون مع مختلف مزودي التدريب المهني والتقني في الاردن.

واستعرض البطاينة الخطوات التي تمت لإنشاء هيئة تنمية المهارات المهنية والتقنية ونسب الانجاز من حيث التشريعات والانظمة والتعليمات والواجبات والاهداف باعتبارها المظلة الرئيسة لقطاع التدريب المهني والتقني في المملكة.

كما تطرق وزير العمل إلى الميثاق الوطني للتشغيل وما تم انجازه من المحاور الذي تضمنه الميثاق وخصوصاً الإطار الوطني للتشغيل.

وأوضح وزير العمل أهمية قرار اغلاق العديد من المهن امام العمالة الوافدة لغايات توفير فرص عمل لائقة للأردنيين.

بدوره أكد رئيس لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان النيابية النائب خالد أبو حسان أهمية التنسيق والتعاون بين وزارة العمل ولجنة العمل والتنمية الاجتماعية النيابية في مجال تنظيم سوق العمل الأردني،

توقيع مذكرة تفاهم بين الضمان الاجتماعي وتكية أم علي



وَقَّعَ مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور حازم رحاحلة ومدير عام تكية أم علي سامر بلقر اليوم الأربعاء، مذكرة تفاهم يتم بموجبها تعزيز التعاون والتنسيق بين الطرفين في مجالات الاستفسار عن بيانات المنتفعين لدى تكية أم علي.

وهو بموجب الاتفاقية التي وقعت بمقر الإدارة العامة للمؤسسة، سيتم إنشاء نافذة إلكترونية للاستفسار عن الكشوفات والبيانات المتعلقة بالضمان الاجتماعي لغير الأردنيين المنتفعين أو المتقدمين بطلبات الانتفاع من تكية أم علي، بهدف التحقق من مطابقتهم لمعايير وشروط الاعتماد المطبقة لدى تكية أم علي بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب والخبرات الفنية المتراكمة لدى المؤسسة وتوفرها أمام الموظفين المعنيين في تكية أم علي وتقديم الدعم الفني والتقني اللازم لهم.

وقال الرحاحلة، أن المؤسسة تتيح باستمرار خدماتها وخبراتها أمام الشركاء الخارجيين كما أنها تسعى بشكل دائم إلى توسيع وتمتين العلاقة معهم وذلك بهدف ترسيخ وبناء علاقات تشاركية متكاملة بين المؤسسات والهيئات الوطنية من خلال تقديم أفضل الخدمات لهم مما يسهل عليهم إنجاز مهامهم التي لها ارتباط بالضمان الاجتماعي بكل يسر وسهولة.

وأكد الرحاحلة أن توقيع مذكرة التفاهم يأتي تأكيداً على أن المؤسسة كانت وما زالت تـمـد يد التعاون بينها وبين كافة المؤسسات الوطنية المختلفة فيما يصب في صالح الوطن والمواطن بهدف تطوير العمل ومواكبة التطور والحداثة ونشر الوعي والمعرفة بالضمان الاجتماعي وتشريعاته ودوره المجتمعي.

بدوره، بيّن مدير عام تكية أم علي سامر بلقر أن تكية أم علي ستحصر صلاحية الاطلاع على نافذة الاستفسار الإلكترونية من خلال موظفين اثنين وعلى

جهاز حاسوب فقط، مؤكداً أن تكية أم علي ستكون حريصة على سرية المعلومات واستخدامها فقط لغايات التأكد من أوضاع الأسر المنتفعة أو المتقدمة بطلبات الانتفاع لتكية أم علي، وذلك سيسهم بالتأكد من مصادر دخل هذه الأسر، وبالتالي تسريع عجلة اتخاذ قرار اعتمادها أو الاعتذار لها بناءً على مطابقتها لمعايير الاعتماد في تكية أم علي.

وأشاد بلقر بدور المؤسسة الرائد في مجال الحماية الاجتماعية والاقتصادية، مؤكداً بأنها مليئة بالتجارب والخبرات والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر إيجابياً على متلقيها، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمؤمن عليهم المنضوين تحت مظلتها، مشيراً إلى أن المؤسسة ستكون شريكة في برامج المسؤولية المجتمعية التي تطبقها تكية أم علي من خلال برامج عملها.

ورحب بلقر بالشراكة مع مؤسسة الضمان باعتبارها البيت الآمن لحماية العاملين من خلال التأمينات الاجتماعية المطبقة لديها، مبيّناً أن توقيع مذكرة التفاهم سيسهم بشكل إيجابي على آلية اعتماد الأسر المستحقة والأكثر حاجة بهدف توفير الدعم الغذائي المستدام لهذه الأسر

والتي يبلغ عددها **30,000** أسرة محتاجة تعيش تحت خط الفقر الغذائي في كافة محافظات المملكة والذين يشكلون **160,000** فرداً من خلال إيصال طرود غذائية تحتوي على **24** مادة غذائية وتكفيهم تحضير **3** وجبات يومياً وعلى مدار الشهر.

وحضر توقيع مذكرة التفاهم كل من مدير مديرية الخدمات الاجتماعية عامر البريشي ورئيس قسم البحث الاجتماعي سهام بشقاوي ومحمد شنيكات من تكية أم علي، ومن المؤسسة مساعد المدير العام للفروع محمد عودة ومساعد المدير العام للتأمينات محمد شريف الزعبي ومدير المكتب القانوني شامان المجالي ومدير إدارة نظم المعلومات خالد الحوامدة ومدير مديرية العلاقات العامة ناصر الحجرات ومدير مديرية الاعلام والاتصال خلود غنيمات ورئيس قسم الاتصال نجلاء الشريدة.

يشار إلى أن مدة مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين سنة واحدة وهي قابلة للتجديد.

لجنة المرأة وشؤون الأسرة النيابية تزور مؤسسة الضمان الرحاحلة: تعزيز التشاركية لحماية المرأة في سوق العمل



وأضاف بأن المؤسسة استطاعت تعزيز حماية المرأة العاملة أيضاً من خلال اقرار نظام المشاريع الناشئة مما يخفف الأعباء المالية على هذه المنشآت وتحفيز المشروعات الاستثمارية ودعم فرص نجاحها وبالتالي تمكينها من خلق فرص عمل دائمة ومستقرة للمرأة العاملة.

وبين الرحاحلة أن المؤسسة اصدرت التعليمات والأسس الخاصة بشمول العاملين في نظام العمل المرن والعمل والجزئي الذي سيسهم بالتسهيل على المرأة العاملة إمكانية العمل عن بعد أو العمل ضمن أسبوع العمل المكثف أو شهر العمل المكثف وهذا سيصب مستقبلاً في صالح المرأة العاملة مما يساهم بالتخفيف من الأعباء على أصحاب العمل والمؤمن عليهن، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية بسوق العمل من خلال تهيئة الظروف الملائمة لها بالعمل ومراعاة لتوفيقها بين رعاية أسرته وعملها.

بدورها أكدت أبو دلبوح على ضرورة اصدار الأنظمة الصادرة بموجب قانون الضمان الاجتماعي لا سيما نظام تأمين الأمومة الذي يحقق توسيع الحماية الاجتماعية وتأمين المرأة في سوق العمل فضلاً عن نظام المنشآت الريادية الذي يستهدف المرأة العاملة.

كما اكدت على ضرورة وجود النظام التخطيطي المؤسسي الذي يعمل باتجاه المساواة من منظور اجتماعي وضمان التكافؤ من حيث اعداد العاملين وتوزيعهم داعية «الضمان» الى متابعة التعليمات المتعلقة بإنشاء الحضانات في المحافظات.

وطالبت أبو دلبوح بضرورة تكثيف جهود التوعية الموجهة للمرأة ووضع كافة سبل حمايتها ووقف أي انتهاكات عليها ولا سيما للعاملات في بعض قطاعات التعليم الخاص، كما دعت الى تشاركية ما بين اللجنة والمؤسسة لدعم وتحفيز مشاركة المرأة في سوق العمل وتوفير مظلة الحماية اللازمة لها.

وتخلل اللقاء الذي حضره مساعدا المدير العام وعدد من كبار موظفي المؤسسة حوار ونقاش موسع عُرضت فيه الكثير من الآراء والاستفسارات والأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة النيابية وتم الإجابة عنها بكل شفافية ووضوح، والتي خرجت بتوصية دراسة الأسس والمعايير المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية المتعلقة بالمرأة العاملة من قبل اللجنة قبل إقرارها.

استقبل مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور حازم رحاحلة رئيس وأعضاء لجنة المرأة وشؤون الأسرة النيابية في مقر الإدارة العامة للمؤسسة، للتداول معهم حول القضايا المتعلقة بالمرأة في الضمان وأثر القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي عليها.

وفي بداية اللقاء رحب الرحاحلة بأعضاء اللجنة المكونة من رئيسها النائب الدكتور ريم أبو دلبوح وكل من النواب الدكتورة حياة مسيمي ومنتهى البعول وهيا الشبلي ورندة الشعار وصوان الشرفات، مطمئناً اللجنة بأن المؤسسة بشقيها التأميني والاستثماري هي في أحسن أحوالها، مؤكداً أن الاستثمار بسندات الخزينة هي إحدى الأدوات الاستثمارية المعمول بها منذ سنوات طويلة وأن البنوك التجارية تنافس أيضاً في الاكتتاب بهذه السندات كونها تشكل ضمانات كافية ولها عائد جيد على المؤسسة.

ورداً على أسئلة واستفسارات أعضاء اللجنة النيابية حول برامج الحماية الاجتماعية التي اتاحتها المؤسسة للمرأة العاملة بين الرحاحلة، أن المؤسسة استكملت وضع الأسس والمعايير المتعلقة بهذا الخصوص وتم تسليم اللجنة مسودة منها للاطلاع عليها قبل رفعها لمجلس الوزراء والسير بالإجراءات التشريعية لاعتمادها لاحقاً، مبيناً أن القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي الذي أصبح نافذا اعتباراً من 2019/10/1 أعطى صلاحية تخصيص (25%) من إيرادات الاشتراك المترتب على تأمين الأمومة الذي يغطي العاملين في القطاع الخاص لغايات استحداث برامج حماية اجتماعية مرتبطة بتأمين الأمومة، وهذه البرامج من شأنها تعزيز ودعم تشغيل المرأة واستقرار وجودها في سوق العمل وذلك بهدف تعزيز استقرار المرأة في سوق العمل وبالتالي ضمان استمرار اشتراكها بالضمان الاجتماعي، علماً بأن هذا التعديل لن يرتب أي أعباء مالية إضافية على أصحاب العمل أو على المؤمن عليهم العاملين.

وأكد الرحاحلة هذه البرامج سوف تتضمن عدة آليات للتطبيق منها الدعم النقدي المباشر للمرأة العاملة بعد حصولها على إجازة الأمومة أو المساهمة في كلف الحضانات مما يتوافق مع هذه المعايير والأسس الموضوعية لهذه الغاية أو المساهمة في إنشاء حضانات في المناطق التي لا تتوفر فيها حضانات، مبيناً أن نسبة الدعم التي ستقدمها المؤسسة للمتفعات سيتم تطبيقها بطريقة عكسية بحيث كلما انخفض دخل المرأة العاملة زاد مقدار الدعم المخصص لها.

الرحالة: اعتمدنا بنك القاهرة عمان والبنك التجاري الأردني لتسريع عملية الصرف

أكد مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور حازم رحالة أن خدمة السحب من الرصيد الادخاري للمؤمن عليهم الأردنيين المشمولين بتأمين التعطل عن العمل الذي أطلقتها المؤسسة مطلع شهر تشرين الثاني من العام الحالي متاحة بشكل مستمر ولن تتوقف المؤسسة أبداً من استقبال طلبات المؤمن عليهم لغايات تعليم أبنائهم التعليم العالي والمهني أو المعالجة الطبية لهم أو لأفراد أسرهم، كون أن هذه الخدمة هي استحقاق قانوني وتنفيذ لأحكام القانون رقم (24) لسنة 2019 القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي.

وأعلن الرحالة أن المؤسسة عملت على إيجاد خيارات إضافية جديدة لصرف المبالغ المسحوبة لتسريع عملية تسليمها لمستحقيها من خلال اعتماد بنك القاهرة عمان والبنك التجاري الأردني بالإضافة إلى بنك الإسكان الذي تم اعتماده سابقاً للصرف، مبيناً أن المؤسسة ستباشر بتحويل المبالغ إلى مستحقيها من خلال البنوك الجديدة المعتمدة بدءاً من يوم الأحد المقبل وبإمكان مقدم الطلب استلام المبلغ بعد أن تصله رسالة نصية على هاتفه الخليوي تتضمن رقم الصرف.

وصرح الرحالة بأن المبالغ التي تم سحبها من الأرصدة الادخارية للمؤمن عليهم في صندوق التعطل عن العمل لغايات التعليم والعلاج زادت على (122) مليون دينار استفاد منها (195) ألف مؤمن عليه منذ أن تم إطلاق هذه الخدمة حتى تاريخه، حيث قامت المؤسسة بتحويل المبالغ المستحقة إلى (75) ألف مؤمن عليه وبانتظار تحويل المبالغ المتبقية المسحوبة إلى (120) ألف مؤمن عليه للبنوك التي تم اعتمادها مؤخراً.

وأفاد الرحالة أنه يشترط على المؤمن عليه المتقدم بالطلب أن يكون أردنياً ويعمل أو لديه فترات عمل في منشآت القطاع الخاص من تاريخ 2011/9/1 وهو تاريخ بدء تطبيق تأمين التعطل عن العمل، وأن يكون لديه رصيد ادخاري لا يقل عن (300) دينار في تأمين التعطل عن العمل.

الضمان تتيح صرف الرصيد الادخاري لمن بلغ سن الشيخوخة وما زال مشتركاً بالضمان

أعلن الناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن المؤسسة أتاحت خدمة السحب من الرصيد الادخاري في تأمين التعطل عن العمل لغايات التعليم والمعالجة الطبية للمؤمن عليهم الذين أكملوا سن الشيخوخة وهي (60) سنة للذكر و(55) سنة للإناث ولم يتم تسوية حقوقهم التأمينية وما زالوا مشتركين بالضمان.

وبين الصبيحي أن التقدم للاستفادة من خدمة السحب من الرصيد الادخاري في تأمين التعطل عن العمل لغايات التعليم أو العلاج متاحة فقط من خلال موقع المؤسسة الإلكتروني (www.ssc.gov.jo)، مبيناً

وأشار إلى أن المؤسسة ألغت شرط إرفاق تقرير طبي مع طلب المعالجة الطبية وتم الاكتفاء بإقرار «إلكتروني» بأن السحب لغايات العلاج، ويُسمح بالسحب بما لا يزيد على 60% من الرصيد المتوفر للمؤمن عليه وبسقف أعلى (3000) دينار، مؤكداً أن تقديم الطلب مباشر وشخصي من قبل المؤمن عليه نفسه وبشكل إلكتروني فقط ولا يحتاج الأمر إلى مراجعة فروع الضمان على الإطلاق.

وفيما يتعلق بالسحب لغايات تعليم الأبناء في مرحلة التعليم العالي أو المهني، قال الرحالة بأن السحب من رصيد التعطل لهذه الغاية مسموح بنسبة لا تزيد على 75% منه وبسقف أعلى أيضاً (3000) دينار مع بقاء اشتراط إرفاق وثيقة تثبت أن للمؤمن عليه ابن أو ابنة على مقاعد التعليم العالي أو المهني عند تقديم الطلب.

وأكد بأن المبالغ التي يتم سحبها من الرصيد الادخاري غير مستردة ولا تؤثر على تقاعدهم مستقبلاً، بل تُعاد لهم المبالغ المتبقية في حساباتهم الادخارية في تأمين التعطل عندما يخرجون بشكل نهائي من أحكام القانون لا سيما في حالة تقاعد الشيخوخة.

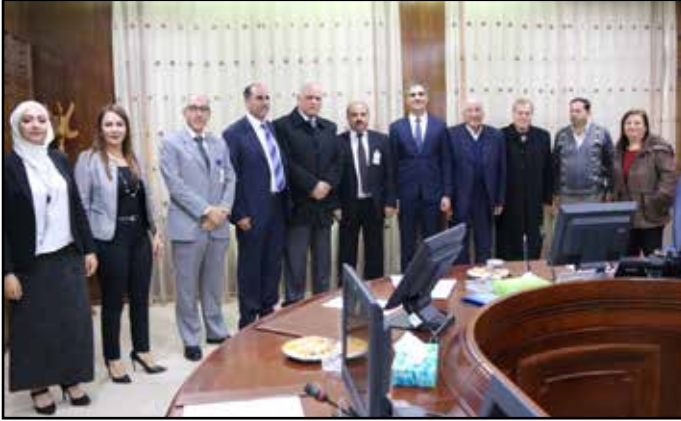
من جانبه بين مدير إدارة نظم المعلومات خالد الحوامدة أنه يتعين على المؤمن عليه الراغب بالاستفادة من هذه الخدمة الدخول إلى موقع المؤسسة الإلكتروني (www.ssc.gov.jo) والضغط على خانة التسجيل من أعلى الصفحة وتعبئة البيانات الخاصة به في حال لم يكن له تسجيل مسبق على موقع المؤسسة، منبهاً إلى تحديد كلمة سر تتكون بحد أدنى من (8) خانات تتضمن أرقاماً وأحرفاً ورمز واحد على الأقل. وأوضح أنه عند الانتهاء من تعبئة البيانات والتأكد من صحتها والضغط على زر الأرسال ستصل رسالة لمعبأ الطلب على هاتفه الخليوي أو بريده الإلكتروني تحتوي على رمز تحقق للتأكد من هوية صاحب الحساب وعليه تعبئة الرقم في الخانة المخصصة لاستكمال عملية التسجيل، مبيناً أنه يتعين على صاحب الحساب الشخصي العودة إلى صفحة المؤسسة الرئيسية والنقر على خيار الدخول ومن ثم تعبئة رمز الدخول وهو الرقم الوطني للأردنيين أو الرقم الشخصي لغير الأردنيين ومن ثم إدخال كلمة السر التي قام بتحديدتها عند التسجيل ثم اختيار خدمة الصرف من الرصيد الادخاري وتعبئة الطلب مع الوثائق المطلوبة، أما المؤمن عليه الذي لديه تسجيل مسبق بموقع المؤسسة الإلكتروني فيمكنه الضغط على زر الدخول مباشرة من الموقع ومن ثم تعبئة رمز الدخول وكلمة السر الخاصة به.

أن هذه الخدمة متاحة فقط للمؤمن عليهم ولتقاعد المبكر والاعتلال الأردنيين ممن عملوا في منشآت القطاع الخاص بدءاً من مطلع أيلول 2011 وما بعد هذا التاريخ شريطة أن لا يقل رصيد المؤمن عليه في حسابه الادخاري بتأمين التعطل عن العمل عن (300) دينار.

وأوضح أن نسبة المبلغ المسموح بسحبه لغايات المعالجة الطبية حددت بما لا يتجاوز (60%) من الرصيد، أما فيما يتعلق بالسحب لغايات تعليم أبناء المؤمن عليهم التعليم العالي أو المهني فقد حددت النسبة بما لا يتجاوز (75%) من إجمالي الرصيد، لافتاً إلى أن المبلغ الأعلى للصرف لكلا الحالتين العلاج والتعليم تم تحديده بما لا يتجاوز ثلاثة آلاف دينار.

وكشف الصبيحي بأن عدد المستفيدين من الصرف لغايات التعليم والعلاج وصل إلى (223) ألف مؤمن عليه منذ أن تم إطلاق هذه الخدمة في 2019/11/1، وبلغت قيمة المبالغ الإجمالية المسحوبة (153) مليون دينار حتى تاريخه.

مذكرة تفاهم بين الضمان وجمعية متقاعدي الملكية الأردنية



لمتقاعدي الضمان الاجتماعي.

ورحب غرير بالشراكة مع مؤسسة الضمان التي تعتبر بيت خبرة ومعرفة، مبيناً أن توقيع مذكرة التفاهم سيعود بالنفع والفائدة التي ستنعكس بشكل إيجابي على المتقاعدين والعاملين في الملكية الأردنية، كما أنها ستوفر عملية ضبط لأعداد المشتركين بالجمعية وتسديد اشتراكاتهم، موضحاً أن الجمعية تأسست في عام 2017 وتسعى إلى تقديم خدماتها المختلفة إلى منتسبيها.

وحضر توقيع مذكرة التفاهم كل من أعضاء الهيئة الإدارية في الجمعية هويدا حينا والمهندس أحمد الناطور بالإضافة إلى أمين صندوقها محمد عرفات، ومن جانب المؤسسة مساعد المدير العام للتأمينات محمد شريف الزعبي ومدير إدارة التقاعد صالح السعدي ومدير المكتب القانوني شامان المجالي ومدير مديرية العلاقات العامة ناصر الحجرات ومدير مديرية الإعلام والاتصال خلود غنيمات.

وقعت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وجمعية متقاعدي الملكية الأردنية مذكرة تفاهم في مجال التعاون المتبادل بهدف التسهيل على العاملين ومتقاعدي الملكية الأردنية، ووقع المذكرة عن المؤسسة مديرها العام الدكتور حازم رحاحلة ورئيس الجمعية إبراهيم غرير.

وتقتضي مذكرة التفاهم المبرمة بين الجانبين على قيام مؤسسة الضمان الاجتماعي باقتطاع نسبة محددة من رواتب المتقاعدين والعاملين لدى الملكية الأردنية المنتسبين للجمعية وتحويلها إلى حساب جمعية متقاعدي الملكية الأردنية وذلك بناء على الكتاب الموجه منها للمؤسسة والمقرن بموافقة المشترك الخطة على عملية الاقتطاع.

من جانبه بين مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور حازم رحاحلة أن المؤسسة تسعى بشكل دائم إلى توسيع وتأمين العلاقة مع الشركاء الخارجيين وذلك بهدف ترسيخ وبناء علاقات تشاركية متكاملة بين المؤسسات والهيئات الوطنية من خلال تقديم أفضل الخدمات لها بهدف نشر الوعي والمعرفة بالضمان الاجتماعي وتشريعاته ودوره المجتمعي. وأكد الرحاحلة أن توقيع مذكرة التفاهم يأتي في إطار تعاون مؤسسة الضمان مع المؤسسات الوطنية، مؤكداً بأن المؤسسة كانت وما زالت تمد يد التعاون بينها وبين كافة المؤسسات الوطنية المختلفة فيما يصب في صالح الوطن والمواطن بهدف تطوير العمل ومواكبة التطور والحدثة.

من جانبه أشاد رئيس جمعية متقاعدي الملكية الأردنية إبراهيم غرير بدور المؤسسة الرائد في مجال الحماية الاجتماعية والاقتصادية، مؤكداً بأنها مليئة بالتجارب والخبرات والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر إيجابياً على متلقيها لا سيما وأن المؤسسة لها شراكة مماثلة مع الجمعية الأردنية

الناطق باسم الضمان: لا تأثير للسحب من أرصدة التعطل على الملاءة المالية للضمان

أوضح الناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن الخدمة التي أطلقتها المؤسسة في مطلع شهر تشرين الثاني من العام الحالي والتي أتاحت بموجبها للمؤمن عليهم الأردنيين المشمولين بتأمين التعطل عن العمل السحب من أرصدتهم الادخارية في هذا التأمين لغايات التعليم والعلاج، هي استحقاق قانوني وتنفيذ لأحكام القانون رقم (24) لسنة 2019 القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي، حيث نصت المادة (5) منه على أنه (يجوز للمؤمن عليه الأردني التقدم بطلب لسحب الرصيد المتراكم في حسابه الادخاري أو أي جزء منه لغايات تعليم أبنائه في مؤسسات التعليم العالي والمهني أو لغايات تغطية نفقات أو تكاليف المعالجة الطبية للمؤمن عليه أو لأفراد العائلة).

وأضاف الصبيحي بأن هذا السحب لا يؤثر على الملاءة المالية للضمان، فهذه الأموال المتراكمة في حسابات التعطل عن العمل والناشئة عن نسبة اقتطاع (1.5%) من أجور العاملين في منشآت القطاع الخاص منذ أن تم تطبيق تأمين التعطل عن العمل بتاريخ 2011/9/1 هي ملك كامل للمؤمن عليهم سواء النسبة المقتطعة

من أجر المؤمن عليه وهي (1%) من أجره، أو النسبة التي يتحملها صاحب العمل وهي (0.5%)، وحتى لو لم يتم سحب أي جزء منها خلال فترة شمول المؤمن عليه بالضمان، فتقوم المؤسسة برد هذه المبالغ وريعتها الاستثماري للمؤمن عليه عند خروجه نهائياً من أحكام قانون الضمان الاجتماعي، مشيراً أن الفوائض المالية التي تحقّقها المؤسسة سنوياً لا تتضمن مبالغ الاشتراكات عن تأمين التعطل عن العمل، وأن ما يخص مساهمات التعطل تُصنّف كمطلوبات على المؤسسة (حسابات ادخارية للمؤمن عليهم) ولا يتم تصنيفها كإيرادات للمؤسسة، علماً بأن الفائض التأميني لعام 2018 البالغ (572) مليون لا يشمل مساهمات التعطل عن العمل التي بلغت لذلك العام حوالي (66) مليون دينار.

وأكد بأن المبالغ التي يتم سحبها من قبل المؤمن عليهم الأردنيين لغايات التعليم والعلاج غير مستردة ولا تؤثر على تقاعدهم مستقبلاً، بل تُعاد لهم المبالغ المتبقية في حساباتهم الادخارية في تأمين التعطل عندما يخرجون بشكل نهائي من أحكام القانون لا سيما في حالة تقاعد الشيخوخة.

وكشف الصبيحي بأن المؤسسة استقبلت (68) ألف طلب للسحب من أرصدة التعطل لغايات التعليم والعلاج منذ أن تم إطلاق هذه الخدمة في 2019/11/1، وتم تحويل المبالغ المطلوبة لعدد (40) ألف مؤمن عليه بقيمة إجمالية بلغت (39) مليون دينار حتى تاريخه.



قال مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور حازم رحاحلة أن المؤسسة تعتنز بكوادرها البشرية وإنجازاتها المتحققة بشكل مستمر، مبيناً أن المؤسسة لا تألو جهداً بتقديم أفضل خدماتها لجمهورها والمؤمن عليهم بكافة فروعها العاملة في جميع محافظات المملكة. وأعلن الرحاحلة عن حصول إدارة فرع ضمان سحاب على شهادة إدارة الجودة العالمية الأيزو (9001:2015) وذلك بعد تهيئة الفرع بجهود مشتركة من قبل لجنة تطبيق نظام إدارة الجودة المشكلة من موظفي إدارة العمليات وموظفي إدارة التخطيط وبمشاركة موظفي فرع سحاب.

وأكد أن حصول فرع ضمان سحاب على شهادة الأيزو يضيف إلى المؤسسة انجازاً آخر نفتخر به، مضيفاً أن المؤسسة أعطت الاهتمام بتضمين معايير الجودة في جميع مراحل عملها وتطورها والتي كان أحد أهدافها الاستراتيجية تعزيز الصورة الذهنية للمؤسسة بما يسهم في مدّ مظلة الحماية الاجتماعية لجميع العاملين.

وبين الرحاحلة أن هذا الإنجاز الذي يأتي ترجمةً لخطة المؤسسة الاستراتيجية للأعوام 2017-2019، مبيناً أن مسؤولية المؤسسة ستتضاعف لتقديم أفضل الخدمات وسيخلق دافعاً لمواصلة العمل الاحترافي من قبلها، مشيراً أن هذه الخطوة تأتي استكمالاً لجهود المؤسسة في تطبيق متطلبات التميز المؤسسي والوقوف على الممارسات الإدارية الحديثة بما يستجيب لاحتياجات وتوقعات متلقي الخدمة بالحصول على خدمة متميزة وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، مما ينعكس على منظومة وجودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة لجمهورها ويتوافق مع الرؤى والتوجهات الملكية السامية.

من جانبه أشار مستشار المدير العام للتخطيط الدكتور سامر المفلح أن تطبيق متطلبات شهادة الأيزو (9001:2015) سيسهم بتعزيز قنوات الاتصال مع كافة فئات متلقي الخدمة الحاليين والمستقبليين وبناء إطار لعملية الاتصال بهدف اطلاعهم على كل ما هو جديد بشأن المؤسسة، بالإضافة إلى الحقوق والمنافع الخاصة والآليات المتبعة

في الحصول عليها، وكذلك استطلاع آرائهم وتوقعاتهم بشأن الخدمات التي تقدمها لهم المؤسسة ومشاركتهم والاستماع إليهم حول القضايا التي تهمهم والوقوف عليها ومعالجتها، كما يسهم المشروع بتعزيز ممارسات الجودة لعمليات الفرع والذي ينعكس إيجاباً على متلقي الخدمة.

بدوره بين مدير إدارة العمليات ورئيس لجنة تطبيق نظام إدارة الجودة الأيزو (9001:2015) في مؤسسة الضمان علي فودة أن مؤسسة الضمان وبجهود ذاتية استطاعت تأهيل ثلاثة فروع من فروعها خلال العام الحالي للحصول على شهادة الأيزو (9001:2015) والذي تم على ثلاثة مراحل؛ مرحلة التهيئة، ومرحلة بناء القدرات، ومرحلة الحصول على متطلبات الأيزو والذي استمر لغاية ثلاثة شهور، مشيراً إلى أن فرع ضمان سحاب يعتبر رابع فروع المؤسسة الحاصل على شهادة الاعتماد الدولية الأيزو (9001:2015) وذلك بعد حصول كل من فرع ضمان إربد وشمال عمان والحسين عليها سابقاً، مضيفاً إلى أن توجه المؤسسة تعميم هذه التجربة على كافة إدارات فروعها ومديريات المناطق خلال السنوات القادمة لتصبح جميعها تطبق نظام إدارة الجودة ومعايير الأيزو (9001:2015) والقائمة على التحسين المستمر للخدمات التي تقدمها المؤسسة لجمهورها.

كانت الوفاة طبيعية شريطة أن يتوفر للمؤمن عليه المتوفى (24) اشتراكاً بالضمان منها (6) اشتراكات متصلة وأن تحدث واقعة الوفاة خلال فترة شموله بالضمان، ويضاف لهذا الراتب الزيادات الأخرى.

أما في حال ثبت أن الوفاة ناشئة عن العمل، ويكون ذلك بسبب حادث وقع للمؤمن عليه أثناء تأديته لعمل أو بسبب العمل أو أثناء ذهابه لعمله أو إصابته منه، ففي هذه الحالة يتم تخصيص راتب تقاعد الوفاة الإصابية للمؤمن عليه بنسبة (75%) من أجره الخاضع لاقطاع الضمان، حتى لو كانت الحادثة وقعت له في اليوم الأول لالتحاقه بالعمل.

وأكد الصبيحي بأن قانون الضمان لا يميز في الحقوق والالتزامات بين عامل أردني وعامل غير أردني.

قال مدير المركز الإعلامي والناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن الضمان سيتعامل مع قضية عامل الوطن غير الأردني الذي وُجد متوفياً أثناء قيامه بعمله في مدينة الكرك مؤخراً، وذلك وفقاً لأحكام القانون.

وأضاف بأن الحقوق التأمينية أو التقاعدية لمثل هذه الحالة تختلف فيما إذا كانت الوفاة طبيعية أو بسبب العمل، وذلك يعتمد على التقرير الطبي، كما يعتمد على التحقق الذي تقوم به المؤسسة في حال كان التبليغ عن الوفاة على أنها ناتجة عن العمل.

وأشار الصبيحي بأن القانون نصّ على تخصيص راتب تقاعد الوفاة الطبيعية بنسبة (50%) من راتب الاشتراك للمؤمن عليه في حال

**الضمان يوضح
بالنسبة لعامل
وطن توفى أثناء
عمله في الكرك**

الضمان: صرف ٨٨ مليون دينار من أرصدة التعطل للتعليم والعلاج

صرّح الناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الصبيحي بأن المبالغ التي تم سحبها من الأرصدة الادخارية للمؤمن عليهم في صندوق التعطل عن العمل لغايات التعليم والعلاج وصلت حالياً إلى (88) مليون دينار استفاد منها (121) ألف مؤمن عليه منذ أن تم إطلاق هذه الخدمة في الأول من تشرين الثاني الماضي، حيث استقبلت المؤسسة أكثر من (165) ألف طلب من المؤمن عليهم حتى تاريخه. وأشار إلى أن المؤسسة ألغت شرط إرفاق تقرير طبي مع طلب المؤمن عليه الأردني لسحب جزء من رصيده في حسابه الادخاري في صندوق التعطل عن العمل لغايات المعالجة الطبية وتم الاكتفاء بإقرار «إلكتروني» بأن السحب لغايات العلاج، ويُسمح بالسحب بما لا يزيد على 60% من الرصيد المتوفر للمؤمن عليه وبسقف أعلى (3000) دينار، مؤكداً أن تقديم الطلب مباشر وشخصي من قبل المؤمن عليه نفسه من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني لمؤسسة الضمان والتسجيل فيه ثم تقديم الطلب، ولا يحتاج الأمر إلى مراجعة فروع الضمان على الإطلاق كما لا يحتاج إلى وسطاء لتقديمه.

وفيما يتعلق بالسحب لغايات تعليم الأبناء في مرحلة التعليم العالي أو المهني، قال الصبيحي بأن السحب من رصيد التعطل لهذه الغاية مسموح بنسبة لا تزيد على 75% منه وبسقف أعلى أيضاً (3000) دينار مع بقاء اشتراط إرفاق وثيقة تثبت أن للمؤمن عليه ابن أو ابنة على مقاعد التعليم العالي أو المهني.

وأكد بأن السحب من الرصيد سواء للتعليم أو للعلاج لا يؤثر مستقبلاً على تقاعد المؤمن عليه أو مدة اشتراكه بالضمان كما أن المبالغ التي يتم سحبها غير مستردة، موضحاً أن الشروط العامة للسحب هي أن يتوفر في حساب المؤمن عليه الأردني بتأمين التعطل مبلغ لا يقل عن (300) دينار وأن يكون له عمل في القطاع الخاص خلال الفترة من 1/9/2011 (وهو تاريخ تطبيق تأمين التعطل على العمل) وما بعده. وأن يكون السحب لغايات التعليم والعلاج، مبيّناً أن هذه الخدمة «المنفعة التأمينية» هي استحقاق قانوني تندرج ضمن التعديلات التي تضمنها القانون المعدل للضمان الذي دخل حيز التنفيذ مطلع تشرين الأول من العام الجاري وهي منفعة مستمرة ضمن الأسس والتعليمات المحددة ولا تنتهي بتاريخ معين.

وأشار الصبيحي بأن المؤسسة تتوقع أن يرتفع المبلغ المسحوب للتعليم والعلاج مع نهاية الشهر الحالي إلى ما يزيد على (150) مليون دينار.

الصبيحي: السحب من رصيد التعطل لغايات العلاج بدون تقارير طبية

أعلن الناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن المؤسسة ستبدأ اعتباراً من الخميس المقبل الموافق 2019/12/5 بصرف الرصيد الادخاري للمؤمن عليهم في تأمين التعطل عن العمل لغايات المعالجة الطبية لهم أو لأي من أفراد أسرهم دون إرفاق أية تقارير طبية لهذه الغاية والاكتفاء بالضغط على خيار الإقرار عند طلب الخدمة بأن السحب لغايات العلاج.

وبين الصبيحي أن الأسس المعدلة على السحب من الرصيد الادخاري لتأمين التعطل عن العمل التي أقرها مجلس إدارة المؤسسة مؤخراً حددت نسبة المبلغ المسحوب لغايات المعالجة الطبية بما لا يتجاوز (60%) من ذلك الرصيد، كما أنها أبقى على أسس السحب لغايات تعليم أبناء المؤمن عليهم التعليم العالي أو المهني بنسبة (75%) من إجمالي الرصيد، لافتاً إلى أن المبلغ الأعلى للصرف لكلا الحالتين العلاج والتعليم تم تحديده بما لا يتجاوز ثلاثة آلاف دينار.

وأكد أن التقدم للاستفادة من خدمة السحب من الرصيد الادخاري في تأمين التعطل عن العمل لغايات التعليم أو العلاج متاحة فقط من خلال الدخول على موقع المؤسسة الإلكتروني (www.ssc.gov.jo) وتقديم الطلب، مبيّناً أن هذه الخدمة متاحة فقط للمؤمن عليهم ولمتقاعدي المبكر والاعتلال الأردنيين ممن عملوا في منشآت القطاع الخاص بدءاً من مطلع أيلول 2011 وما بعد هذا التاريخ شريطة أن لا يقل رصيد المؤمن عليه في حسابه الادخاري بتأمين التعطل عن العمل عن (300) دينار.

وأوضح الصبيحي أنه يتعين على المؤمن عليه الراغب بالاستفادة من هذه الخدمة ولم يكن له تسجيل مسبق على موقع المؤسسة الإلكتروني (حساب شخصي) الضغط أولاً على خانة التسجيل وتعبئة البيانات الخاصة به ومن ثم إدخال رمز التحقق الذي سيصله عبر رسالة نصية على هاتفه الخليوي أو على بريده الإلكتروني وذلك لإنشاء حساب خاص به في موقع المؤسسة الإلكتروني، أما المؤمن عليه الذي لديه تسجيل مسبق بموقع المؤسسة الإلكتروني فيمكنه الضغط على زر الدخول مباشرة من الموقع ومن ثم تعبئة رمز الدخول وهو الرقم الوطني الخاص به وكلمة السر التي قام بتحديدتها عند التسجيل ثم اختيار خدمة الصرف من الرصيد الادخاري وتعبئة الطلب مع إرفاق الوثائق المطلوبة لغايات التعليم.

الضمان: رفع سن التقاعد المبكر لا يشمل أي مشترك قبل ٢٠١٩/١٠/١

وبين أن هذا التعديل برفع سن التقاعد لا يشمل أي مشترك له اشتراكات سابقة بالضمان الاجتماعي قبل تاريخ 2019/10/1، مبيّناً أن العدد التراكمي لمتقاعدي المبكر وصل إلى (117) ألف متقاعد يشكلون ما نسبته 48.7% من إجمالي متقاعدي الضمان.

ودعا الصبيحي المؤمن عليهم إلى عدم اللجوء للتقاعد المبكر إلا في الحالات الاضطرارية والاستمرار بالعمل إلى حين إكمال السن القانونية للتقاعد (سن الشيخوخة) وهي (60) سنة للذكور و(55) سنة للإناث وذلك من أجل تمكينهم من الحصول على راتب تقاعدي أفضل مع سنوات خدمة أطول.

قال الناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن التقاعد المبكر للمشاركين لأول مرة في الضمان الاجتماعي اعتباراً من تاريخ 1 تشرين الأول لعام 2019 وهو تاريخ نفاذ القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي سيكون عند إكمال المؤمن عليه سن (55) سنة بالنسبة للذكور و(52) سنة بالنسبة للإناث مع نسبة خصم تبدأ من 22% للذكور، و25% للإناث.

الضمان تدعو للتسجيل في موقعها الإلكتروني

في الموقع الإلكتروني خلال عملية التسجيل تحديد كلمة سر خاصة به تتكون بحد أدنى من (8) خانات تتضمن أرقاماً وأحرفاً ورمزاً واحداً على الأقل.

وأوضح أنه عند الانتهاء من تعبئة البيانات والتأكد من صحتها والضغط على زر الإرسال ستصل رسالة لصاحب الطلب على هاتفه الخليوي أو بريده الإلكتروني تحتوي على رمز تحقق للتأكد من هوية صاحب الحساب وما عليه سوى تعبئة الرقم في الخانة المخصصة لاستكمال عملية التسجيل، مبيناً أنه يتعين على صاحب الحساب الشخصي العودة إلى صفحة المؤسسة الرئيسية واختيار خيار الدخول ومن ثم تعبئة رمز الدخول وهو الرقم الوطني للأردنيين أو الرقم الشخصي لغير الأردنيين ومن ثم إدخال كلمة السر التي قام بتعبئتها أثناء عملية التسجيل.

ودعا الصبيحي جمهور المؤسسة والمؤمن عليهم والعاملين إلى الدخول لموقعها الإلكتروني والقيام بالتسجيل للاطلاع على تفاصيل الاشتراك من فترات شمول ورواتب وجهات عمل، وتسجيل وتحديث بيانات المشترك والمنشآت، وخدمة التقدم إلكترونياً بطلب معالجة طبية فورية للمؤمن عليه الذي يتعرض لإصابة عمل، فضلاً عن تسهيلات كبيرة عبر التطبيقات الإلكترونية المتكاملة لمشتري الاختياري والدفع الإلكتروني إضافة إلى خدمات ومنافع تتصل ببدلات الأمومة والتعطل عن العمل وصرف الرصيد الادخاري، وغيرها من الخدمات التي تسهم في خدمة المواطنين.

قال الناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي أن المؤسسة ومنذ إطلاق موقعها الإلكتروني الجديد مطلع شهر تشرين الثاني من العام الحالي وفرت لجمهورها والمؤمن عليهم خدمة التسجيل بالموقع لإنشاء صفحة شخصية خاصة بكل شخص بهدف الاستفادة من الخدمات الإلكترونية المتاحة لهم على الموقع، موضحاً أن عدد الأشخاص الذين أنشأوا حساباً شخصياً لهم (المسجلون في موقع المؤسسة) بلغ حتى الآن (551) ألف شخص.

وأكد الصبيحي أن المؤسسة قطعت شوطاً كبيراً في التحول الإلكتروني لخدماتها وهذا ما تجلت ملامحه من خلال الإنجازات التي حققتها مؤخراً ومنها إطلاق حزمة متطورة من الخدمات الإلكترونية على موقعها الإلكتروني الجديد التي ساهمت بتخفيف الجهد والوقت على المؤمن عليهم وجمهور المؤسسة، موضحاً أن سنة 2020 ستشهد تحولاً أكبر لمجموعة من الخدمات المقدمة لجمهورها بشكل إلكتروني وهذا ما سينتج عنه عدم حاجة متلقي الخدمات من مراجعة فروع ومكاتب المؤسسة. وأوضح الصبيحي أنه يتعين على الراغب بالاستفادة من تلك الخدمات سواء كان له اشتراك بالضمان أو لم يكن الدخول إلى موقع المؤسسة الإلكتروني (www.ssc.gov.jo) واختيار خيار التسجيل الموجود أعلى الصفحة، ومن ثم تعبئة البيانات المطلوبة حيث أن هذه الخدمة متوفرة للأردنيين وغير الأردنيين، موضحاً أنه يتعين على مُنشئ الحساب

الراحلة يتفقد إدارات فروع ضمان الحسين وسحاب ومديرية الملفات المركزية

قام مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور حازم راحلة يرافقه مساعد المدير العام لفروع الوسط السيد جمال مساعدة بزيارة تفقدية لإدارة فرع ضمان جبل الحسين والتقى بمدير إداة الفرع خلدون القضاة ومدراء المديرات وموظفي الفرع. واطلع الراحلة خلال زيارته على الخدمات التأمينية التي يقدمها الفرع لمتلقي الخدمة كما استمع لمجموعة من الطلبات المقدمة من المراجعين .

وقام بجولة ميدانية على كافة المديرات والأقسام هناك والتقى بكافة موظفي الفرع واستمع الى طلباتهم ومقترحاتهم وملاحظاتهم المتعلقة بالمؤسسة .

كما زار الراحلة إدارة فرع ضمان سحاب ص للمباركة بحصول الفرع على شهادة ISO يرافقه مساعد المدير العام لفروع الجنوب عبد ربه الحباشنة و مدير إدارة العمليات علي فودة. واستمع عطوفته لإيجاز عن سير العمل.

إلى ذلك قام الراحلة بزيارة تفقدية إلى مبنى مديرية الملفات ومعالجة البيانات للاطلاع على كافة المراحل التي تتم من خلالها عملية الأرشفة وحفظها بالأماكن المخصصة لها.



القنصل العام الأردني في جدة يبحث مع وفد «سفير الضمان» ترتيبات زيارته



ووضع كل الإمكانيات في خدمة هذه الغاية وتحقيق هدف الزيارة عبر لقاءات الوفد مع الأردنيين في مقر القنصلية. وحضر اللقاء القنصل أنور الصالح ومدير العلاقات العامة في القنصلية جعفر الشوبكي، وفي نهاية اللقاء سلم رئيس الوفد موسى الصبيحي درع المؤسسة للقنصل العام. ومن الجدير بالذكر بأن الوفد سيكون بأيام عمل مفتوحة في مقر القنصلية أيام الخميس 5/12 والاحد 8/12 من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الثانية بعد الظهر، ويوم الاثنين 9/12 من الساعة الرابعة مساءً ولغاية الساعة الثامنة التاسعة مساءً.

التقى القنصل العام الأردني في جدة جعفر محمد جعفر في مقر القنصلية وفد سفير الضمان الاجتماعي المكون من موسى الصبيحي وعلي السنجلوي وحسام الجبالي الذي وصل أمس إلى مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في إطار برنامج ولقاءات مع الأردنيين المقيمين في جدة وعدد من المدن السعودية.

ووضع وفد سفير الضمان القنصل العام في صورة التوجه الاستراتيجي لمؤسسة الضمان الاجتماعي بضرورة التواصل مع المغتربين الأردنيين واطلاعهم على مستجدات الضمان وتشريعاته وإتاحة الفرصة لهم للاشتراك الاختياري بمظلتها كنوع من الحماية التي توفرها الدولة لمواطنيها وللعاملين على أرضها.

وأشار الوفد إلى التطورات التي وصل إليها الضمان الاجتماعي الأردني سواء على مستوى التشريعات والإصلاحات التي تمت على هذا الصعيد والتي من شأنها الحفاظ على ديمومة النظام التأميني للضمان وتوفير فرص أوسع للعدالة في الحقوق أو على مستوى التطور التقني العالي الذي وصلته مؤسسة الضمان بتقديم خدمات نوعية متطورة وأتمتة معظم عملياتها وخدماتها.

كما شكر الوفد القنصلية العامة في جدة على تعاونها وترتيباتها. بدوره أكد القنصل العام جعفر محمد جعفر على أهمية خطوة الضمان ومبادراتها للتواصل مع المغتربين الأردنيين ولا سيما مع الأردنيين المقيمين في المملكة العربية السعودية الشقيقة الذين يشكلون الأكثرية بين الأردنيين المقيمين خارج الأردن. وأبدى استعداد القنصلية للتعاون

وفد سفير الضمان يلتقي الأردنيين في جدة



التقى وفد سفير الضمان الاجتماعي الزائر للمملكة العربية السعودية في مقر القنصلية العامة الأردنية عشرات الأردنيين على مدى ثلاثة أيام للإجابة على استفساراتهم حول الاشتراك الاختياري بالضمان وتقديم طلبات الاشتراك، بالإضافة إلى اطلاعهم على آخر المستجدات المتعلقة بتقديم طلبات الاشتراك وأأسسه وتعليماته، وطريقة تسديد دفعات الاشتراك الشهرية للمؤمن عليهم الأردنيين المغتربين.

بدوره قدم رئيس فريق وفد سفير الضمان موسى الصبيحي الشكر للقنصلية الأردنية والقنصل العام جعفر محمد جعفر على تعاونهم مع وفد سفير الضمان وما قدمته من تسهيلات لإنجاح مهام الوفد تجاه أبناء الجالية الأردنية هناك.

ويذكر أن وفد سفير الضمان يقوم الآن بزيارة للمملكة العربية السعودية حيث أعلن عن برنامج زيارته الذي تضمّن تخصيص ثلاثة أيام من ضمنها يوم

في الفترة المسائية لاستقبال الأردنيين في مقر القنصلية العامة والاجابة على كافة استفساراتهم وشؤونهم في الضمان، حيث خصّصت القنصلية مكتباً

للوفاة للالتقاء بالأردنيين وخدمتهم.

كما يتضمن برنامج الوفد عقد لقاءين حواريين مع أبناء الجالية الأردنية في مدينتي ينبع والمدينة المنورة.

سفير الضمان: 40700 متقاعد ضمان عبر الاشتراك الاختياري



السجلاوي على أهمية أن يكون كل مواطن أردني مشمولاً بمظلة الضمان الاجتماعي، مبيناً بأن الفئات التي يحق لها الاشتراك بالضمان بصفة اختيارية تتمثل بأي أردني سواء كان مقيماً داخل المملكة أو خارجها، شريطة إكماله سن السادسة عشرة، ولم يتجاوز سن الستين للذكر وسن الخامسة والخمسين للأنثى في حال كان اشتراكه بالضمان للمرة الأولى، وكذلك المؤمن عليه الأردني الذي كان مشمولاً سابقاً بالضمان وتم إيقاف الاقتطاع عنه، ويرغب بالشمول مجدداً بصفة اختيارية، وهذا متاح أيضاً لمن أكمل سن (60) للذكر وسن (55) للأنثى أو تجاوزها إذا لم تكن قد سويت حقوقه بالضمان سابقاً، مبيناً أهم المنافع التأمينية التي يستفيد منها المشترك اختياريًا وشروط استحقاقها متمثلة براتب تقاعد الشيخوخة والمبكر وراتب اعتلال العجز الطبيعي الكلي والجزي، وراتب الوفاة الطبيعية.

كما أوضح رئيس قسم الاشتراك الاختياري حسام الجبالي طريقة تقديم طلب الاشتراك وتحديد الراتب الخاضع للاقتطاع وطريقة دفع قيمة الاشتراك الشهري، مبيناً بأن المؤسسة اتاحة جميع خدمات الاشتراك الاختياري بما فيها تقديم طلب الاشتراك فقط إلكترونياً من خلال زاوية الخدمات الإلكترونية على الموقع الإلكتروني للمؤسسة (www.ssc.gov.jo)، على أن يتم في البداية التسجيل بالموقع من زاوية التسجيل أعلى الصفحة الرئيسية وبعد الدخول على الموقع باسمه يقوم بتعبئة الطلب من زاوية الخدمات الإلكترونية، ويُعدّ المؤمن عليه مشمولاً بأحكام قانون الضمان اعتباراً من بداية الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب بعد موافقة المؤسسة على طلبه، على أن يتم تسديد اشتراك الشهر الأول خلال الخمسة عشر يوماً الأولى على الأقل من الشهر التالي لتاريخ الشمول وبخلاف ذلك يعتبر الطلب لاغياً.

وأشار بأن المؤمن عليه المنتسب للضمان بصفة اختيارية يلتزم بأداء الاشتراكات الشهرية بنسبة 17.5 بالمئة شهرياً من الأجر المشترك موجبه، وبإمكانه دفع اشتراكاته بالضمان إلكترونياً عبر نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً أي فواتيركم.

من جانبه أشاد رئيس الملتقى د. أيمن الرفاعي بمبادرة سفير الضمان وتواصل المؤسسة مع المغتربين الأردنيين وطالب المؤسسة بتعريف موسع بخدماتها الإلكترونية الجديدة ولا سيما للمغتربين بما في ذلك التسجيل في الموقع الإلكتروني وآلية طلب الزيادة السنوية على راتب الاشتراك، والسماح للمغترب بشراء سنوات الانقطاع.

وفي نهاية اللقاء قام وفد سفير الضمان بالإجابة على العديد من الأسئلة والاستفسارات التي طرحها المشاركون

قال رئيس وفد سفير الضمان الاجتماعي الزائر للمملكة العربية السعودية موسى الصبيحي بأن الاشتراك الاختياري للأردنيين غير العاملين في سوق العمل المنظمة داخل الوطن يشكل مظلة حماية آنية ومستقبلية ولا سيما للمغتربين الأردنيين المقيمين خارج أرض الوطن، كاشفاً أن الاشتراك الاختياري أدى إلى تمكين (40700) مواطن أردني من الحصول على راتب تقاعد الضمان.

وأضاف خلال اللقاء الذي عقده وفد سفير الضمان مع أبناء الجالية الأردنية في المدينة المنورة بالتنسيق والتعاون مع ملتقى النشامى للجالية الأردنية وبإسهام ورعاية من الملتقى وشركة البوتاس العربية، بحضور رئيس ملتقى النشامى حول العالم الدكتور محمد أيمن الرفاعي ورئيس لجنة ملتقى النشامى في المدينة المنورة نائر السعدي بأن تواصل الضمان مع الأردنيين المقيمين خارج الوطن نابع من إيمان المؤسسة بحق المغترب الأردني بالاستفادة من التشريعات الوطنية ولا سيما الحق في الحماية الاجتماعية التي يوفرها قانون الضمان الاجتماعي لمشاركه، مؤكداً حرص المؤسسة وسعيها لشمول كافة الأردنيين بمظلتها كنوع من الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للمواطن، موضحاً أن الاشتراك الاختياري بالضمان والمتاح فقط للأردنيين هو نوع من التمكين ولا سيما للمغتربين الأردنيين الذين يفتقدون الانضمام لمظلة تأمينية تقاعدية في الدول التي يعملون فيها، وبما يمكنهم من الحصول على الحماية والراتب التقاعدي في



وطنهم مستقبلاً.

وتطرق الصبيحي لأهم التعديلات الأخيرة على قانون الضمان وما تضمنته من توسع في المنافع التأمينية وتعزيز للاستدامة المالية والاجتماعية للنظام التأميني، مُطمئناً الحضور على الوضع المالي للضمان، كاشفاً أن الإيرادات التأمينية التراكمية للضمان منذ نشأة مؤسسة الضمان وحتى نهاية شهر تشرين الأول 2019 بلغت (17.25) مليار دينار فيما بلغت النفقات التأمينية التراكمية لذات الفترة (9.9) مليار دينار لتتحقق المؤسسة فوائض تأمينية مالية بقيمة (6.65) مليار دينار، مبيناً أن موجودات الضمان تناهز حالياً (11) مليار دينار.

ودعا الصبيحي كل مغترب أردني إلى ضرورة الحرص على الاشتراك الاختياري بالضمان حمايةً له ولأسرته، مشيراً أن عدد المؤمن عليهم المشتركين اختياريًا الفاعلين وصل حالياً إلى (72) ألف مشترك، نصفهم من المغتربين الأردنيين، فيما زاد العدد التراكمي للمشاركين اختياريًا على (150) ألف مشترك.

من جانبه أكد مدير مديرية التوعية التأمينية في المركز الإعلامي علي

SSC pensioners not covered by third economic package — spokesperson

AMMAN — The third incentives bundle to improve the national economy, which was announced by the government last Thursday and focuses on increasing the salaries of employees and retirees in the public sector and the military, does not include civil and military retirees who receive their pensions under the Social Security Corporation (SSC) Law, according to the SSC.

“There are three types of retirement laws: The civil retirement law, the military retirement law and the SSC law,” the corporation’s spokesperson, Musa Sbeihi, told The Jordan Times on Wednesday, adding: “There are public sector employees who are under the social security law, and the increase does not include them.”

“The SSC’s budget is separate from that of the government,” Sbeihi said, explaining that some employees under the SSC law staged a sit-in to demand an increase to their salaries, just like the state employees and retirees.

The SSC increases pensions based on inflation and actuarial studies, Sbeihi said, noting that the calculations result in a fixed amount that is added to everyone’s pensions, regardless of their quantities.

Based on these studies also, last June the SSC increased the minimum SSC pensions from JD100-50, he said, noting that there will be another increase in May of 2020 that will also be distributed equally to all those «deserving the increase» based on the cost of inflation.

When Prime Minister Omar Razzaz unveiled the incentives bundle, he said that the third package «has the biggest direct impact» as it benefits 700,000 Jordanians.

During a panel discussion held at the time, Director of the Retirement and Pensions Department at the Finance Ministry Ali Masri said that public sector retirees will receive a minimum pension of JD300, while those whose pensions are over JD300 will receive a JD10 increase.

As for JAF retirees, Masri noted that the first round of pension increases was implemented under Royal directives on October 1 of this year, while the second round announced last Thursday will include all JAF retirees ranked lieutenant colonel and below who retired after June 2010 ,1.

Masri also said that as of 2021, the increase in pensions will be directly tied to inflation rates.

These decisions, and others included in the third bundle, do not include civil and military retirees who receive their pensions under the SSC Law, which is independent from the two others.

SSIF assets, revenues rise in 2019

AMMAN — The Social Security Investment Fund’s (SSIF) total assets showed a -7per cent increase by the end of September 2019, increasing by JD714 million to reach JD10.9 billion, when compared with the beginning of the year, SSIF CEO Kholoud Saqqaf said on Sunday.

SSIF’s revenues increased to JD442.6 million by the end of September, compared with JD347.9 million during the same period of 2018, constituting a -27per cent growth, Saqqaf added in an SSIF statement. The CEO attributed the growth to the increase in the investment returns, in particular the Treasury bonds, bank deposits and cash distributions from companies that SSIF has shares in.

The investment volume in bonds through the end of the third quarter of the year stood at some JD5.7 billion, constituting 54 per cent of the fund’s total assets, she said, stressing that the underwriting total has led to increasing the SSIF’s bond portfolio by JD500 million. The value of returns on these bonds exceeded JD230 million by the end of September, with an average return of 5.9 per cent, which is among the highest return achieved by investment tools that the SSIF invests in, Saqqaf noted.

The CEO pointed out that the volume of investment in Treasury bonds stood at JD4 billion in 2016, JD4.7 in 2017 and JD5.2 billion in 2018.



جائزة التميز في السلامة والصحة المهنية



تعلن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عن فتح باب الترشيح لجائزة التميز في السلامة والصحة المهنية على مستوى المنشآت والأفراد ، وذلك اعتباراً من تاريخ 2020 / 1 / 2 ولغاية 2020 / 2 / 27 .

علماً أن مجالات الجائزة هي:

- الالتزام بتطبيق قوانين وتشريعات السلامة والصحة المهنية وأثرها بانخفاض معدلات إصابات العمل.
- الدراسات والأبحاث في السلامة والصحة المهنية.
- مبادرات ميدانية في تحسين مستوى السلامة والصحة المهنية والحد من إصابات العمل في المنشآت.

يمكن المشاركة والاطلاع على تفاصيل الجائزة وشروطها على موقع المؤسسة الإلكتروني www.ssc.gov.jo ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بإدارة السلامة المهنية وإصابات العمل على العناوين التالية:

هاتف 5501880 5501909 فاكس 6601 او 6606

ص.ب 926031 عمان 11110

البريد الإلكتروني : osh@ssc.gov.jo

www.facebook.com/jordanssc



المؤسسة العامة
للضمان الاجتماعي
Social Security Corporation
ضمان ... مستقبلك



رسالة الضمان إلى المنشآت

بضرورة تزويدها ببيانات الذين التحقوا بالعمل أو انتهت خدماتهم لديها

ألزم قانون الضمان الاجتماعي المنشآت الخاضعة لأحكامه بتزويد مؤسسة الضمان الاجتماعي بالبيانات الخاصة بالعاملين لديها الذين التحقوا بالعمل أو انتهت خدماتهم خلال مدة أقصاها نهاية الشهر التالي لالتحاقهم بالعمل أو انتهاء خدماتهم، وبخلاف ذلك فإن المنشأة تتحمل غرامة تأخير مقدارها 1% من قيمة الاشتراكات المستحقة عن كل شهر تتأخر فيه عن تزويد المؤسسة بالبيانات المذكورة.

المركز الإعلامي
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

f www.facebook.com/jordanssc

YouTube المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني / يوتيوب

البريد الإلكتروني: webmaster@ssc.gov.jo
www.ssc.gov.jo

النافذة الهاتفية 00962 6 500 80 80
النافذة الهاتفية المجانية 0800 22025

هاتف: 00962 6 550 18 80
ص.ب. 926031 عمان 11110 الأردن

شكر وتقدير

لجميع موظفي المؤسسة وإدارة دعم القرار.
وابدى الراحلة تطلعاته لمستقبل العمل التأميني في
المؤسسة ورؤيته المستقبلية لبعض جوانب الخدمات
المقدمة من المؤسسة لمتلقي الخدمة واستمع خلال اللقاء
إلى المشاكل التي تواجه اتمام الاعمال الموكولة إلى إدارة دعم
القرار إن وجدت .

قام عطوفة المدير العام الدكتور حازم الراحلة بتكريم
الزميلة المبدعة دعاء فؤاد الدلابيح بحضور مدير إدارة دعم
القرار طارق الحمود ومدراء المديرية وموظفي الإدارة
بمناسبة تفوقها اللافت وابداعها في الحصول على المركز
الأول على مستوى المملكة في برنامج اجازة المدقق الداخلي
المتقدمة.

كما تفضل المدير العام بتقديم الشكر للزميلة العزيزة
بهذه المناسبة آملاً أن يكون هذا الإنجاز والتكريم حافزاً

إعداد وتصميم

أنس أبو اشتية

إخراج

حمزة الصمادي

تصوير

رائدة طوالة

معلومة تأمينية

ماجد وشاح

علاقات عامة

معتر الكسواني

مدير التحرير

مدير مديرية الإعلام والاتصال

خلود غنيمة

رئيس التحرير المسؤول

مدير المركز الإعلامي

موسى الصبيحي